مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع
Gulf Research Center
Knowledge for All

KRSC
مركز الكويت للبحوث والدراسات
KUWAIT RESEARCH AND STUDIES CENTER

العراق في موقعه الاستراتيجي الوسيط

استقرار، أم تفكك، أم جسر إقليمي؟

د. منذر الحبيب
مدير مركز سدرة للبحوث والدراسات
دولة الكويت

الملخص

يحلل هذا المقال الموقع الاستراتيجي للعراق في المنظومة الإقليمية وانعكاساته على أمن دولة الكويت والمملكة العربية السعودية. يرتكز التحليل على ثلاثة محاور متشابكة: البعد الجيوسياسي لموقع العراق الذي يجعله معبراً تجارياً محتملاً وساحة للتنافس الإقليمي في آن واحد؛ وأزمة هشاشة الدولة وانتشار الفصائل المسلحة خارج المنظومة القانونية؛ والتداخل البنيوي بين الفضاءين السياسي والعسكري الذي يعيق أي إصلاح هيكلي حقيقي. تعرض الورقة ثلاثة سيناريوهات مستقبلية مع التوصيات المقترحة لصانعي القرار الخليجيين.

الحجة المركزية: هشاشة الدولة العراقية ليست شأناً داخلياً بحتاً؛ هي أزمة إقليمية بامتياز تُصدّر انعكاساتها مباشرةً نحو الجوار الخليجي، وتزداد تدميراً كلما طال أمد انفلات السلاح وتشابكت مصالح الفصائل مع الدولة.

المقدمة

يُمثّل العراق نقطة توتر جيوسياسية مُزمنة في قلب الشرق الأوسط؛ فهو دولة بمساحة (٤٣٥,٠٥٢) كيلومتراً مربعاً وعدد سكان يبلغ نحو ٤٦ مليون نسمة، يتشارك حدوده مع ست دول، ويقع عند ملتقى مصالح القوى الإقليمية والدولية الكبرى. بيد أن هذا الموقع الاستثنائي يحمل وجهين متناقضين: رافدٌ اقتصادي استراتيجي محتمل بفضل ثرواته النفطية الهائلة وموقعه الجغرافي الرابط بين الخليج وأوروبا عبر البحر المتوسط، وفي الوقت نفسه ساحةٌ مُتكررة لتصدير الأزمات والتوترات إلى محيطه الإقليمي.[1]

تستمد هذه الورقة راهنيتها من حقيقة أن الكويت تتشارك مع العراق منفذها المائي الوحيد على الخليج العربي –خور عبدالله– الذي تمر عبره نحو ٨٠٪ من الواردات العراقية ويرتبط ارتباطاً عضوياً بمسار الصادرات النفطية. وقد أثبتت التطورات المتسارعة منذ مطلع عام ٢٠٢٦ أن الهشاشة العراقية لا تبقى حبيسةً حدودها الوطنية؛ بل تمتد آثارها المباشرة لتطال الأمن الاقتصادي والسياسي لدول الجوار الخليجي، مما يجعل دراسة الملف العراقي ضرورةً استراتيجية لا ترفاً أكاديمياً.

> **يُمثّل العراق نقطة توتر جيوسياسية مُزمنة في قلب الشرق الأوسط؛ فهو دولة بمساحة (٤٣٥,٠٥٢) كيلومتراً مربعاً وعدد سكان يبلغ نحو ٤٦ مليون نسمة، يتشارك حدوده مع ست دول، ويقع عند ملتقى مصالح القوى الإقليمية والدولية الكبرى**

1 CRISE Policy Brief No. 5, University of Birmingham, 2006.

١. الإطار المفاهيمي: الدولة الهشة

يُعرَّف مفهوم «الدولة الهشة» في الأدبيات الأكاديمية المعاصرة بوصفه حالةً تفقد فيها الدولة قدرتها على ممارسة سيادتها الفعلية على أراضيها، ولا سيما في ثلاثة أبعاد متداخلة ومتعاضدة: الأول هو احتكار استخدام القوة المسلحة المشروعة الذي يُعدّ الركيزة الجوهرية لأي دولة حديثة؛ والثاني هو قدرة المؤسسات على تقديم الخدمات العامة وإنفاذ القانون بصورة متساوية وعادلة؛ والثالث هو الشرعية السياسية الضامنة لولاء المواطنين وانخراطهم في العقد الاجتماعي. حين تتآكل هذه الأبعاد الثلاثة يدخل الكيان السياسي في دوامة الهشاشة التي كثيراً ما تكون ذاتية التغذية ومتصاعدة.[٢]

يقع العراق في المرتبة الحادية والثلاثين من بين ١٧٩ دولة في مؤشر الدول الهشة لعام ٢٠٢٤، ضمن تصنيف «تحذير عالٍ». وتكشف المقارنة الإقليمية أن العراق يحتل موقعاً بالغ الخطورة إذ يأتي بعد اليمن وسوريا وليبيا مباشرةً، وهو ما يعني أن هشاشته ليست طارئة أو ظرفية، بل هي حالة بنيوية مزمنة تمتد جذورها إلى عقود من التفتت المؤسسي والاجتماعي.

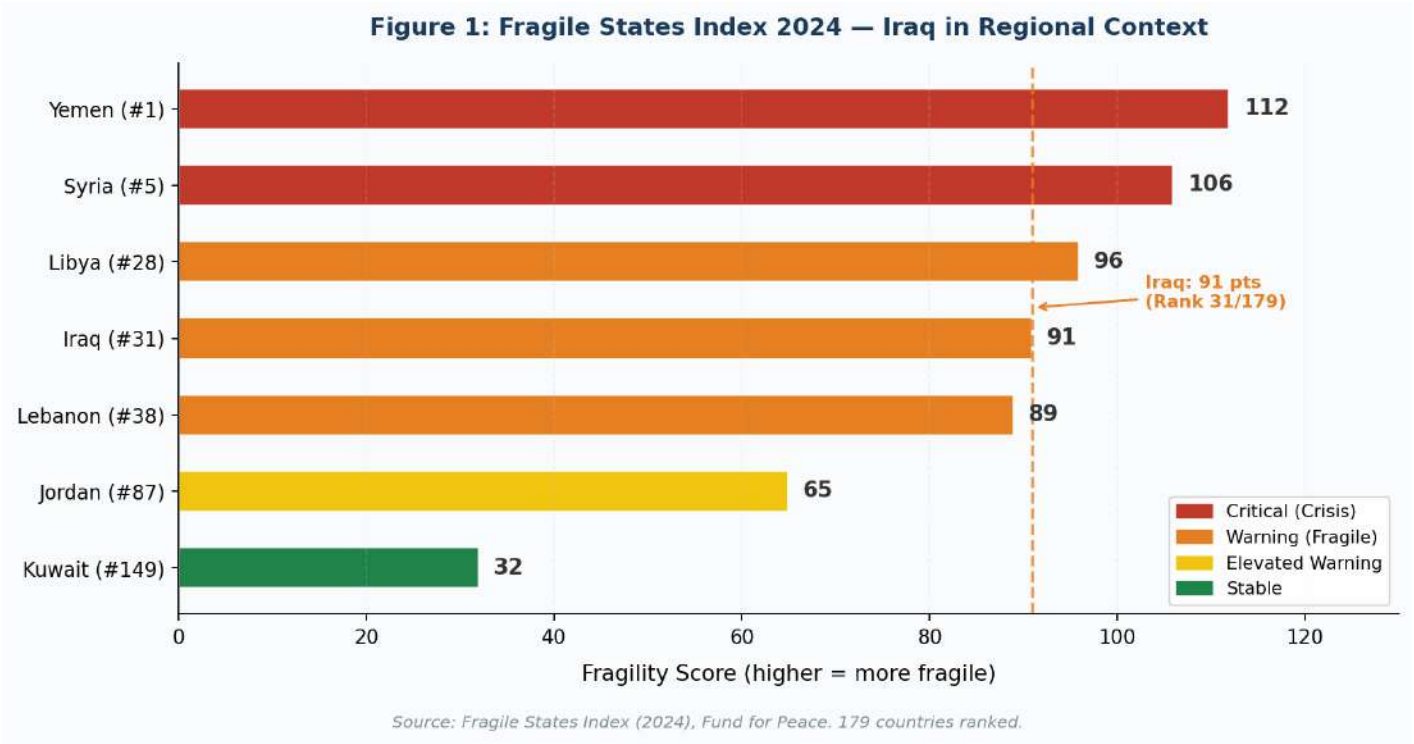

الشكل ١: مؤشر الدول الهشة ٢٠٢٤ — العراق في السياق الإقليمي (المرتبة ٣١ / ١٧٩)

Fragile States Index 2024, Fund for Peace. https://fragilestatesindex.org 2

الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية للموقع العراقي

الموقع كفرصة استراتيجية

يشهد العراق تنافساً إقليمياً ودولياً متصاعداً على استثمار موقعه كممر تجاري محوري يربط الخليج العربي بأوروبا وآسيا الوسطى. يبرز في هذا السياق مشروع «طريق التنمية» بوصفه أبرز هذه المبادرات؛ إذ يهدف إلى ربط ميناء الفاو الكبير جنوباً بالحدود التركية شمالاً عبر شبكة من الطرق السريعة والسكك الحديدية بإجمالي (١,٢٠٠) كيلومتر، بتكلفة تُقدَّر بنحو ١٧ مليار دولار. ويكتسب هذا المشروع أهميةً مضاعفة كونه يشكّل رابطاً محورياً في مبادرة الحزام والطريق الصينية، ويُشارك فيه حالياً كلٌّ من تركيا والإمارات وقطر في حين تغيب الكويت والمملكة العربية السعودية عن هذا الملف الاستراتيجي الحيوي.

فضلاً عن ذلك، يمتلك العراق احتياطيات نفطية مؤكدة تُقدَّر بنحو ١٤٥ مليار برميل تجعله في المرتبة الخامسة عالمياً، إلى جانب إمكانات ضخمة في قطاع الغاز الطبيعي لا يزال معظمها غير مستثمر. وتُشير التقديرات إلى أن الاقتصاد العراقي قادر على مضاعفة ناتجه المحلي ثلاث مرات خلال عقد واحد إذا تحققت شروط الاستقرار وتوافرت البيئة الاستثمارية المناسبة.

> **الاقتصاد العراقي قادر على مضاعفة ناتجه المحلي ثلاث مرات خلال عقد واحد إذا تحققت شروط الاستقرار وتوافرت البيئة الاستثمارية المناسبة**

الموقع كمصدر للمخاطر الأمنية

في المقابل، تحوّل الموقع الجغرافي ذاته إلى عامل مُضاعِف للمخاطر في ظل غياب الدولة الفاعلة؛ إذ غدا العراق ممراً ومعقلاً للفصائل المسلحة المرتبطة بدول إقليمية، ومنصةً لتهريب السلاح والنفط والمخدرات والآثار. وتُشير التقديرات إلى أن شبكات التهريب العابرة للحدود العراقية تُدرّ ما يزيد على ملياري دولار سنوياً، يذهب معظمها إلى تمويل الفصائل المسلحة وشراء الولاءات السياسية. وقد بلغ هذا التهديد ذروته خلال أزمة فبراير ٢٠٢٦ حين تحوّلت الأراضي العراقية إلى جبهة إسناد إيرانية مباشرة، مستثمِرةً الفصائل المسلحة أداةً للضغط على دول الخليج.

٢.

العراق دولة هشة: المؤشرات والأدلة

مؤشرات السيادة الوطنية

تتعدد أوجه أزمة السيادة العراقية وتتشابك أبعادها بصورة تجعل أي معالجة أحادية الجانب قاصرةً عن استيعاب عمق الأزمة. يُجسّد الجدول التالي صورةً شاملة عن المؤشرات الرئيسية ومستويات الخطر المرتبطة بكل منها:

جدول ١: مؤشرات السيادة العراقية ومستوى الخطر

مؤشر السيادة	الوضع الراهن	الدليل/ المقياس	مستوى الخطر
احتكار القوة المسلحة	منقوص / غائب	~٢٠٠ ألف مسلح خارج الدولة	🔴 **حرج**
السيادة المالية[3]	منقوصة	٥٠٠ مليون$ شهرياً عبر البنك الفيدرالي[4]	🟠 **عالٍ**
سيادة الجمارك	منقوصة	٨–١١ مليار $ تسرب سنوياً	🟠 **عالٍ**
سلامة الحدود	مُختَرَقة	غارات تركية + تسلل فصائل	🔴 **حرج**
استقلالية القرار	مقيّدة	تدخل أمريكي–إيراني متوازٍ	🟠 **عالٍ**
الشرعية الانتخابية	متوسطة	٥٦% مشاركة نوفمبر ٢٠٢٥	🟡 **متأرجحة**

لعلّ أشد هذه المؤشرات خطورةً على الاستقرار الإقليمي هو غياب احتكار الدولة للقوة المسلحة؛ إذ تُشير التقديرات إلى وجود نحو ٢٠٠ ألف مسلح ضمن فصائل لا تخضع للسيطرة الكاملة للدولة، يمتلك بعضها منظومات تسليح متطورة تشمل الطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية القصيرة المدى. وهذا يعني أن ما يُفترض أن يكون وسيلة لخدمة السياسة الوطنية العراقية قد تحوّل أحياناً إلى أداة تنفيذ لأجندات خارجية.

أزمة الفقر في المحافظات الجنوبية

تُشكّل المحافظات الجنوبية المحاذية للحدود الكويتية والسعودية بؤرة الأزمة الاجتماعية–الاقتصادية في العراق. وتكشف بيانات وزارة التخطيط العراقية لعام ٢٠٢٥ عن فجوات صارخة بين هذه المحافظات والمعدل الوطني؛ إذ تبلغ نسبة الفقر في محافظة المثنى ٤٣٪، وفي ذي قار ٣٨٪، في مقابل معدل وطني لا يتجاوز ١٧٪. ويضم مجموع هذه المحافظات نحو ٨ ملايين مواطن عراقي يعيش أكثر من نصفهم في ظروف اقتصادية صعبة.[5]

3 يقصد بالسيادة المالية هي قدرة الدولة على إتخاذ قرارتها المالية و الاقتصادية و التحكم بوادرادها المالية دون الخضوع لضغوط و إملاءات خارجية. في حالة العراق يتحكم البنك الفدرالي الأمريكي الواردات المالية العراقية منذ الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ الى الوقت الحا.

4 فرنسا٢٤، 2026, عائدات النفط العراقي أداة بأيدي واشنطن لضغط على بغداد

5 تقرير وزارة التخطيط العراقية حول نسب الفقر، بغداد ٢٠٢٥.

تُفرز هذه الظروف الاقتصادية الضاغطة حاضنةً اجتماعية خصبة للفصائل المسلحة التي تُقدّم نفسها بديلًا عن الدولة العاجزة في توفير الخدمات وفرص العمل والحماية. وهكذا تتشكّل حلقة مفرغة: الفقر يُغذّي الفصائل، والفصائل تُضعف الدولة، وضعف الدولة يُعمّق الفقر. إن الاستثمار الخليجي في التنمية الاقتصادية لهذه المحافظات ليس إحساناً، بل هو في جوهره استثمار مباشر في تجفيف منابع التهديد الأمني.

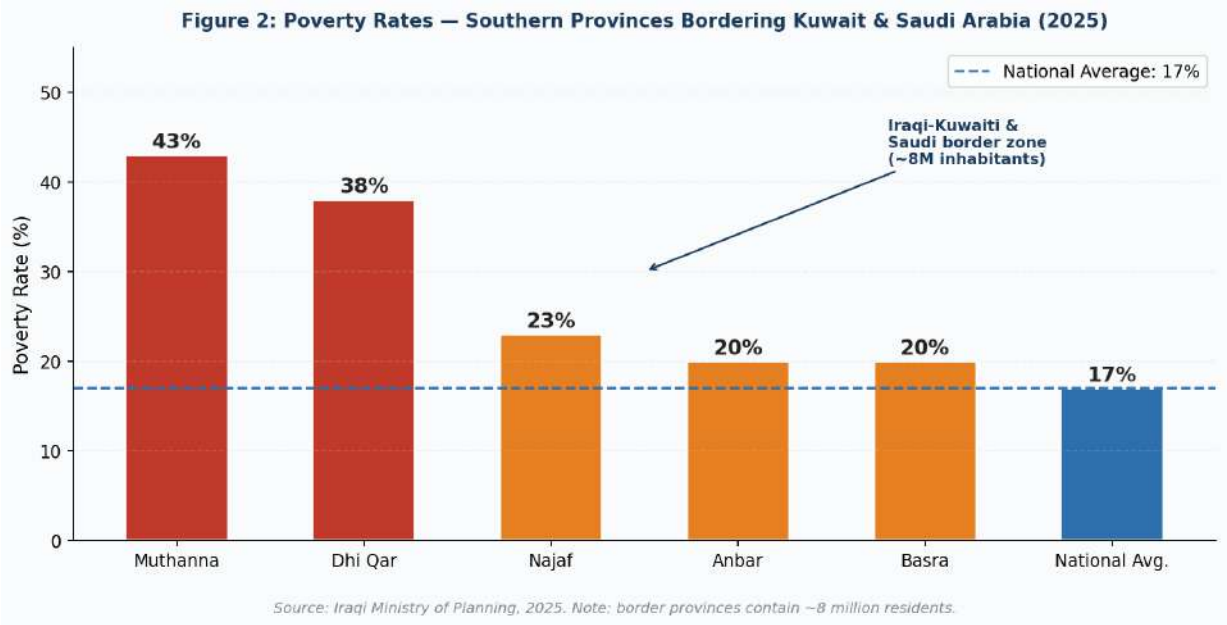

الشكل ٢: نسب الفقر في المحافظات الجنوبية المحاذية للحدود الخليجية (٢٠٢٥)

> **تفرز الظروف الاقتصادية الضاغطة حاضنة اجتماعية خصبة للفصائل المسلحة التي تُقدّم نفسها بديلًا عن الدولة العاجزة في توفير الخدمات وفرص العمل والحماية**

٣.

الصدمة الاقتصادية: انهيار الصادرات النفطية

انكشفت الهشاشة الاقتصادية العراقية بشكل صارخ إثر أزمة مضيق هرمز (فبراير ٢٠٢٦)؛ إذ انهارت الصادرات النفطية من ٣٫٥ مليون برميل يومياً إلى ٢١٠ آلاف برميل فقط، أي بتراجع بلغ ٩٤٪ خلال أسابيع قليلة، بخسارة يومية تُقدَّر بـ٣٠٠ مليون دولار. وتكمن الخطورة القصوى في أن الموازنة العراقية تعتمد على النفط بنسبة تصل إلى ٩٠٪، مما يعني أن هذا الانهيار يُهدد قدرة الدولة على صرف الرواتب وتمويل الخدمات وتسديد الالتزامات الدولية.[٦]

إن هذه الهشاشة الاقتصادية الحادة تُولّد ضغوطاً متراكمة تدفع نحو الاستسلام للفصائل المسلحة التي تمتلك مصادر تمويل موازية، مما يُعزز قدرتها التفاوضية أمام حكومة مثقلة بأعباء مالية متصاعدة. وعليه فإن التعاون الخليجي في تنويع مصادر الدخل العراقي يُمثّل ركيزةً أساسية في أي استراتيجية لدعم الدولة ومكافحة الفصائل.

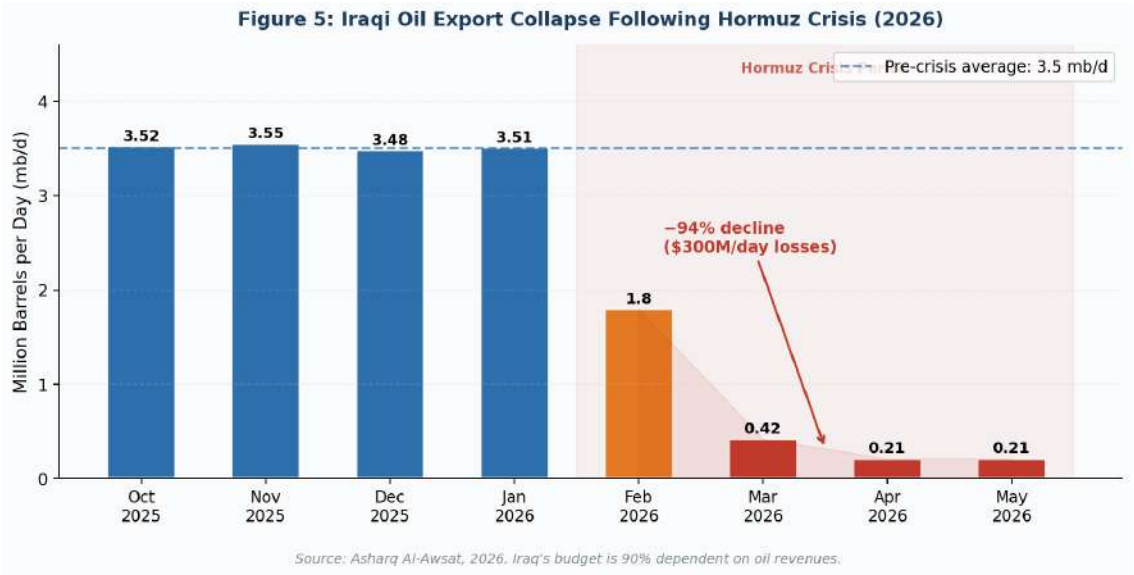

الشكل ٣: تراجع الصادرات النفطية العراقية إثر أزمة مضيق هرمز ٢٠٢٦

> **الهشاشة الاقتصادية الحادة تولد ضغوطا متراكمة تدفع نحو الاستسلام للفصائل المسلحة التي تمتلك مصادر تمويل موازية مما يُعزز قدرتها التفاوضية أمام حكومة مثقلة بأعباء مالية متصاعدة**

6 صحيفة الشرق الأوسط، «العراق يترقّب»، يناير ٢٠٢٦. https://aawsat.com

٤.

مقاربة السلاح والسياسة: التداخل البنيوي

التداخل بين الفصائل والمنظومة السياسية

يكشف المشهد العراقي عن ظاهرة بنيوية غير مسبوقة في أدبيات السياسة المقارنة المعاصرة: معظم الفصائل المسلحة الكبرى تمتلك ذراعاً سياسية ممثَّلة في البرلمان، فيما تمتلك كثير من الكتل البرلمانية بدورها أذرعاً مسلحة تتحرك خارج السيطرة الرسمية للدولة. يُضاف إلى ذلك مؤسسة الحشد الشعبي التي تضم نحو ٢٠٠ ألف مقاتل وتُعادل حجم الجيش النظامي تقريباً، لكنها تُدار فعلياً عبر شبكة الفصائل ذات الأجندات المتباينة والمتعارضة أحياناً. هذا التداخل ليس طارئاً، بل هو خيار استراتيجي واعٍ من أطراف متعددة تسعى إلى تحقيق أقصى نفوذ ممكن بأدنى تكلفة سياسية.

والنتيجة المنطقية لهذا التداخل أن أي مبادرة لإصلاح المنظومة الأمنية تصطدم بعقبة سياسية مباشرة؛ فالفصائل تستطيع عبر أذرعها البرلمانية تعطيل أي تشريع يمسّ وجودها أو يُقيّد مواردها. وهذا ما يُفسّر لماذا تتكرر التصريحات الرسمية حول حصر السلاح بيد الدولة دون أن تتحول إلى قرارات تنفيذية ملزمة.

يوضح الجدول التالي العلاقة التفصيلية بين الكتل البرلمانية وأذرعها المسلحة ومواقفها من مسار حصر السلاح، وهو جدول يكشف حجم التشابك وصعوبة فكّه:

جدول ٢: الكتل السياسية وأذرعها المسلحة – برلمان ٢٠٢٥

الكتلة السياسية	الذراع المسلحة	المقاعد	موقف التسليم	المؤشر
ائتلاف الإعمار (السوداني)	تيار الفراتين + جند الإمام	~٤٥	لم يُحسم	🟠
دولة القانون (المالكي)	منظمة بدر المسلحة	٢٧	لم يُعلن	🟠
منظمة بدر (العامري)	بدر العسكرية	١٨	رافض	🔴
حركة حقوق	كتائب حزب الله العراقي	٧	رافض قطعاً	🔴
صادقون (الخزعلي)	عصائب أهل الحق	٩	مشروط	🟠
قوى الدولة (الحكيم)	سرايا عاشوراء	١٠	مؤيد	🟢
التيار الصدري (مقاطع)	سرايا السلام	— مقاطع	بدأ التسليم (يونيو ٢٠٢٦)	🟢
المجلس الأعلى (الحمودي)	جناح مسلح ناشئ مارس ٢٠٢٦	٨	غير معلن	🟡
حزب تقدم (الحلبوسي)	لا ذراع مسلحة	٣٩	مؤيد	🟢
الديمقراطي الكردستاني	البيشمركة (إقليمية)	٣٤	مؤيد / حياد	🟡

٥.

الانتخابات البرلمانية: المشاركة وتوازن القوى

شهدت انتخابات نوفمبر ٢٠٢٥ نسبة مشاركة بلغت ٥٦%، ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بانتخابات ٢٠٢١ التي شهدت مقاطعة واسعة. ويُعزى هذا الارتفاع جزئياً إلى مقاطعة التيار الصدري –الذي فاز بـ٧٣ مقعداً في ٢٠٢١ قبل أن يُسحب نوابه– مما أتاح الفضاء لقوى أخرى لتعزيز حضورها. غير أن هذه المشاركة المرتفعة نسبياً تُقابلها حالة متنامية من انعدام الثقة الشعبية بالعملية السياسية برمتها، ويُجسّدها خطاب إصلاحي متصاعد مناهض لنظام المحاصصة الطائفية.٧

ولفهم دلالة هذه الأرقام الانتخابية يكفي أن نُلاحظ أن ٣٨,٦٪ من المقاعد البرلمانية يحتلها سياسيون تربطهم روابط عضوية بفصائل مسلحة، مما يجعل أي قرار يمسّ هذه الفصائل محلّ رفض أو تعطيل داخل قبة البرلمان. وهذه المعادلة هي التي تشرح لماذا تبدو الحكومة عاجزةً أحياناً أمام تجاوزات فصائل تُعلن هي نفسها رسمياً ولاءها للدولة.

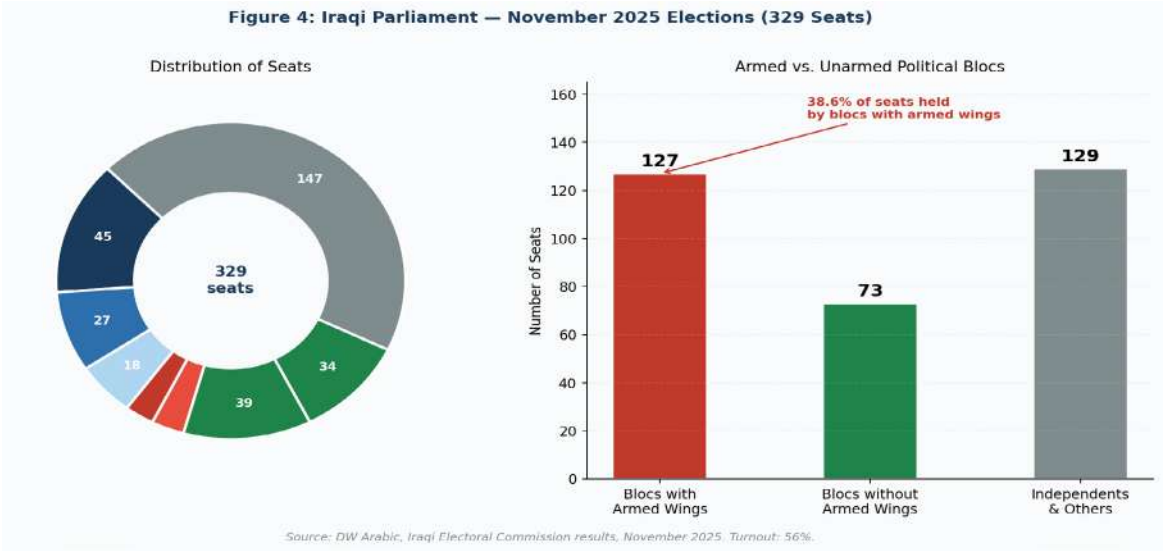

الشكل ٥: توزيع مقاعد البرلمان العراقي — نوفمبر ٢٠٢٥، مع تصنيف الكتل المسلحة وغير المسلحة

> **٣٨,٦٪ من المقاعد البرلمانية يحتلها سياسيون تربطهم روابط عضوية بفصائل مسلحة، مما يجعل أي قرار يمسّ هذه الفصائل محلّ رفض أو تعطيل داخل قبة البرلما**

7 DW عربية، نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية، نوفمبر 2025. https://www.dw.com/ar

الانعكاسات على أمن الخليج

التطور النوعي للتهديد

تُجسّد الأحداث الأخيرة نمطاً تصاعدياً في طبيعة التهديدات الصادرة من الأرض العراقية باتجاه دول الخليج؛ فقد تحوّل التهديد من خلايا إرهابية متناثرة إلى منظومات هجومية منسّقة ذات قدرات استراتيجية. ففي المرحلة الأولى (ما قبل ٢٠٢٠) اقتصرت التهديدات على خلايا محدودة التسليح ارتبطت بتنظيمات كداعش والقاعدة، كعمليات أسود الجزيرة في الكويت وتفجيرات بعض المساجد في المنطقة. أما اليوم فقد استحالت هذه التهديدات إلى ضربات دقيقة بمسيّرات وصواريخ تستهدف منشآت ذات قيمة اقتصادية واستراتيجية عالية.

المرحلة الأولى (قبل ٢٠٢٠)	المرحلة الثانية (٢٠٢٠–٢٠٢٥)	المرحلة الثالثة (+٢٠٢٦)
خلايا إرهابية محدودة (داعش / القاعدة) تفجيرات مساجد أسود الجزيرة في الكويت	خطاب عدائي منظم مساعي إلغاء اتفاقية الملاحة تعبئة شعبية في البصرة	ضربات مسيّرات وصواريخ استهداف المنشآت النفطية هجوم مجمع الوزارات الكويتي

> **تحوّل التهديد من خلايا إرهابية متناثرة إلى منظومات هجومية منسّقة ذات قدرات استراتيجية**

٦. العلاقة الكويتية-العراقية: ملف خور عبدالله

منذ مايو ٢٠٢٣، شهدت العلاقات الكويتية-العراقية تحولاً لافتاً في نبرة الخطاب السياسي؛ إذ أودع أحد قياديي حركة حقوق -الجناح السياسي لكتائب حزب الله العراقي- طلباً بإلغاء اتفاقية الملاحة المبرمة بين البلدين. وسرعان ما تحوّل هذا الخطاب إلى أداة تعبئة شعبية تستثمر ملف خور عبدالله لإذكاء النزعات العدائية تجاه الكويت. والجدير بالملاحظة أن هذا الخطاب لا يعكس موقفاً شعبياً عراقياً واسعاً، بل هو توظيف سياسي لأجندات فصائلية تجد في الملف الكويتي ورقةً ضغط داخلية وخارجية في آنٍ واحد.

ولفهم الخطورة الاستراتيجية لهذا الملف يكفي أن نتأمل حجم التشابك الاقتصادي: يمر عبر خور عبدالله ما يقارب ٨٠% من الواردات العراقية، وتُصدَّر معظم صادرات النفط العراقي عبر الموانئ الجنوبية المجاورة للمياه الكويتية. وهذا يعني أن أي اضطراب في هذا الممر البحري ستكون كلفته مزدوجة: على الكويت من حيث اضطراب حركة الملاحة، وعلى العراق من حيث تراجع إيراداته النفطية الحيوية. ومن هنا يتضح أن التعاون المشترك في إدارة هذا الممر يصبّ في المصلحة الموضوعية للبلدين معاً.

> **تصدّر معظم صادرات النفط العراقي عبر الموانئ الجنوبية المجاورة للمياه الكويتية. وهذا يعني أن أي اضطراب في هذا الممر البحري ستكون كلفته مزدوجة**

السيناريوهات المستقبلية

بناءً على التحليل السابق وعلى مؤشرات الواقع الراهن، يُمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات جوهرية لمسار التطور العراقي خلال السنوات الخمس المقبلة وانعكاساتها على الأمن الخليجي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه السيناريوهات ليست متساويةً في احتمالية تحققها؛ إذ تُرجّح المعطيات الراهنة احتمالية سيناريو الجمود على المدى القريب مع إمكانية التحول نحو الاستقرار إذا توافرت الشروط الملائمة.

سيناريو أ: الاستقرار	سيناريو ب: الجمود	سيناريو ج: الانهيار
الشرط الأساسي	**الشرط الأساسي**	**الشرط الأساسي**
إرادة سياسية + دعم خليجي + ضغط شعبي داخلي	استمرار الوضع الراهن دون محفّز خارجي أو داخلي	فشل مسار حصر السلاح + تصعيد إيراني مباشر
المؤشرات الحالية	**المؤشرات الحالية**	**المؤشرات الحالية**
بدء تسليم سرايا السلام (يونيو ٢٠٢٦) تصريحات إيجابية من عصائب أهل الحق نسبة مشاركة ٥٦٪ في الانتخابات	تصريحات متضاربة غياب آلية تنفيذية واضحة استمرار سيطرة الفصائل على الموانئ	رفض كتائب حزب اللّه القطعي تشكيل جناح مسلح جديد (المجلس الأعلى) انهيار عائدات النفط
التداعيات على الخليج	**التداعيات على الخليج**	**التداعيات على الخليج**
انفتاح على الاستثمار الخليجي تعاون أمني أعمق تراجع التهديد الحدودي	توترات دبلوماسية دورية جبهة مفتوحة لإيران في الأزمات استمرار التهريب	ضربات على المنشآت النفطية احتمال حرب أهلية موجات نزوح نحو الخليج

مؤشر مُشجّع: في يونيو ٢٠٢٦ بدأ التيار الصدري تسليم أسلحة سرايا السلام في قاطع سامراء، فيما أعلنت عصائب أهل الحق موافقتها المشروطة. غير أن رفض كتائب حزب اللّه القطعي وتشكيل المجلس الأعلى جناحاً مسلحاً جديداً يُلقيان بظلالهما على هذه البوادر الإيجابية.

التوصيات

ترتكز التوصيات التالية على مبدأ براغماتية المصلحة المشتركة؛ فدعم استقرار العراق ليس موقفاً أخلاقياً بحتاً، بل ضرورة استراتيجية تخدم المصالح الأمنية والاقتصادية لدول الخليج على المديين المتوسط والبعيد. وتنبني هذه التوصيات على ثلاثة مبادئ توجيهية: الواقعية في التعاطي مع الفصائل دون الإضرار بالعلاقة مع الدولة العراقية الرسمية، والانتقائية في اختيار نقاط التدخل ذات الأثر الأكبر، والتدرج الزمني بما يتناسب مع إيقاع التحولات الداخلية العراقية.

> **دعم استقرار العراق ليس موقفا اخلاقيا بحتا، بل ضرورة استراتيجية تخدم المصالح الأمنية والاقتصادية لدول الخليج على المديين المتوسط والبعيد**

جدول ٣: التوصيات السياسية المقترحة

#	المحور	الإجراء المقترح	الجهة المعنية	الأفق الزمني
١	**السردية الإعلامية**	إنشاء منصات إعلامية وبحثية متخصصة بالشأن العراقي تُقدّم الموقف الخليجي بأسلوب علمي رصين. إنهاء ظاهرة تحدث أشخاص غير مؤهلين عن ملف العلاقة مع العراق.	الكويت + السعودية	فوري (٠–٦ أشهر)
٢	**الدبلوماسية الثقافية**	تبادل أكاديمي وفني ورياضي منتظم؛ مؤتمرات جامعية مشتركة؛ توسيع الزيارات الرياضية على غرار بطولة الخليج في البصرة.	الكويت + السعودية + العراق	٦–١٢ شهراً
٣	**الانخراط الاقتصادي**	الانضمام لمشروع طريق التنمية والارتقاء بحجم التبادل التجاري (حالياً: ~١ مليار $ مع الكويت، ~٢ مليار $ مع السعودية) إلى مستواه الاستراتيجي.	الكويت + السعودية	١٢–٢٤ شهراً
٤	**التعاون الأمني البحري**	تفعيل بروتوكولات ٢٠٠٨ لمكافحة تهريب النفط والسلاح عبر خور عبدالله؛ العائد المتوقع: ~٨ مليار $ إضافية للخزينة العراقية.	الكويت + العراق	فوري
٥	**دعم حصر السلاح**	تقديم حوافز اقتصادية (مشاريع تنموية) للمحافظات الجنوبية الداعمة لتسليم السلاح؛ التنسيق مع المرجعية الدينية في النجف.	دول الخليج + أممياً	١٢–٢٤ شهراً

إن تطبيق هذه التوصيات الخمس بصورة متزامنة ومتناسقة من شأنه أن يُحدث تحولاً نوعياً في مسار العلاقة الخليجية–العراقية؛ من علاقة تقوم على إدارة الأزمات والرد على التهديدات، إلى شراكة استراتيجية تنطلق من منطق بناء الاستقرار ومشاركة الفرص. وتُشير تجارب مقارنة في المنطقة –كالتجربة الأردنية في التعامل مع الفصائل الفلسطينية في مرحلة ما بعد أوسلو، والتجربة التركية في ملف الأكراد– إلى أن المقاربة الشاملة الجامعة بين الاقتصاد والأمن والثقافة هي الأجدى والأكثر استدامة.

الخاتمة

يتجلى مما سبق أن العراق يقف عند مفترق طرق حقيقي ومصيري: بين مسار الاستقرار الذي تدعمه بوادر حصر السلاح وشرعية انتخابية نسبية وخطاب إصلاحي متنام، ومسار الجمود الذي تُغذّيه شبكات المصالح المتشابكة بين الفصائل والسياسة والاقتصاد، ومسار الانهيار الذي تُلوّح به رفضُ بعض الفصائل الجهري للإصلاح وتصاعد الاعتماد الإيراني على العراق جبهةً مفتوحة في الصراع الإقليمي.

تجدر الإشارة بوضوح إلى أن نافذة الفرصة الراهنة لن تبقى مفتوحة إلى ما لا نهاية؛ فانهيار عائدات النفط وتراكم الفقر في المحافظات الجنوبية وتنامي الاحتقان الشعبي تُشكّل عوامل ضغط متسارعة قد تدفع نحو تطرفات غير محسوبة. لذا فإن على الكويت والمملكة العربية السعودية أن تُبادرا إلى الانخراط الاستراتيجي الفاعل في الملف العراقي، لا عبر فرض إرادة خارجية بما يثير الحساسيات، بل عبر بناء شراكات قائمة على المصالح المشتركة وتعزيز القدرة المؤسسية العراقية التي تُشكّل وحدها الضمانة الحقيقية للأمن المستدام.

وفي المحصلة، يبقى الاستثمار في استقرار العراق –في نهاية المطاف– استثماراً في الأمن الكويتي والخليجي ذاته؛ لأن الدول المستقرة الفاعلة هي وحدها القادرة على ضبط حدودها ومنع تدفق التهديدات، بينما تُصدّر الدول الهشة أزماتها حتماً إلى من يجاورها.

المراجع

[١] Fragile States Index (٢٠٢٤). Fund for Peace. https://fragilestatesindex.org/global-data/

[٢] CRISE Policy Brief No. ٥ (٢٠٠٦). Fragile States: Causes, Costs and Responses. University of Birmingham.

[٣] وزارة التخطيط العراقية (٢٠٢٥). تقرير نسب الفقر في المحافظات. بغداد.

[٤] صحيفة الشرق الأوسط (يناير ٢٠٢٦). "العراق يترقّب: خسائر يومية ٣٠٠ مليون دولار". https://aawsat.com

[٥] DW عربية (نوفمبر ٢٠٢٥). نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية. https://www.dw.com/ar

[٦] وكالة الأنباء الكويتية (كونا) (٢٠٠٨). الاتفاقيات الأمنية الكويتية-العراقية. https://www.kuna.net.kw

[٧] وزارة الخارجية العراقية (٢٠٢٢). مستجدات ملف الفصل السابع. https://mofa.gov.iq/٢٠٢٢/٢٩٨٦٣/

[٨] مؤسسة مبدأ (٢٠٢٤). قرارات مجلس الأمن الدولي وآثار خروج العراق من الفصل السابع. https://mabdaa.edu.iq

[٩] العالم الجديد (٢٠٢٦) ملف الأموال العراقية في البنك الفيدرالي. Al-aalem.com

[١٠] فرنسا ٢٤ (٢٠٢٦) عائدات النفط العراقي أداة بأيدي واشنطن للضغط على بغداد، France٢٤.com

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع
Gulf Research Center
Knowledge for All